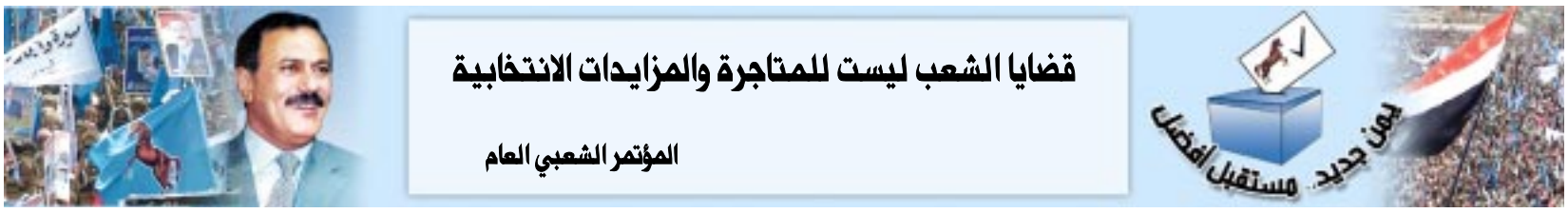

في ظل قيادة الرئيس علي عبدالله صالح

كيف يبدو مستقبل الاقتصاد اليمني ؟

أ.د.ناصر عبدالله العولقي

■ أتعجب عندما أسمع وأقرأ الدعاية الانتخابية للأخوة في أحزاب المشترك ولمرشحي هذه الاحزاب وعلى رأسهم الاخ المرشح لرئاسة الجمهورية وذلك في المجال الاقتصادي.

فهم يقولون انهم سيقضون على الفساد المالي والاداري بجرة قلم وسيرفعون الاجور والمرتبات لكل الموظفين مدنيين وعسكريين وسيشقون الطرق الى كل جبل وقرية من ربوع اليمن، وكأنهم تناسوا ان امكانية الاقتصاد اليمني ضعيفة جداً من حيث الموارد المتاحة، كما ان الاقتصاد اليمني على مر السنوات قد عانى من ويلات الحروب والكوارث وغيرها ومن أهمها عودة المغتربين اليمنيين بعد حرب الخليج الثانيةوحرب الانفصال التي سببها الحزب الاشتراكي عام ٩٤م، والتي كلفت خزينة الدولة أكثر من عشرة مليارات دولار ووصل الاحتياطي في البنك المركزي بسبب هذه الحرب الى أقل من ١٠٠ مليون دولار، بعد ان كان هذا الاحتياطي بالمليارات عند قيام الوحدة المباركة في مايو ٩٠م، كما انخفض متوسط دخل الفرد اليمني الى أقل من ٢٨٠ دولاراً، في السنة بعد أن كان ٦٠٠ دولار عند قيام الوحدة.

كما تفشى الفساد المالي والاداري بعد عام ٩٠م، نتيجة للقرارات الادارية والمالية الخاطئة التي احدثتها حكومات الائتلاف التي شارك فيها الاشتراكي والاصلاح بسبب التقاسم والمكابدات السياسية التي أحدثها الائتلاف وتوقفت التنمية والمشاريع في كل المجالات الاجتماعية والتربوية والصحية لأن أغلب ميزانية الدولة حولت الى الحساب الجاري لدفع مرتبات الموظفين المدنيين والعسكريين الذي زاد عددهم اضعاف ما كان عليه قبل الوحدة وزادت الترقيات المدنية والعسكرية غير المبررة، وصار لدينا الاف العقداء ومئات بل آلاف المسئولين بدرجة وكيل وزارة وما فوق كل هذا كان بسبب الاخوة في المعارضة والذين شاركوا في الحكم بعد قيام الوحدة.

وبعد ٩٤م، وفي مارس ٩٥م، بدأت الحكومة – بقيادة المؤتمر الشعبي العام– برنامجاً شاملاً للاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري بعد التدهور الكبير الذي اصاب الاقتصاد خلال الفترة من ٩٠-٩٤م، وبحلول عام ٢٠٠٠م، بدأ الاقتصاد اليمني يتعافى من مشاكله وأمراضه وانخفض العجز في موازنة الدولة الى اقل مستوى واستقرت الاسعار، كما استقر الريال اليمني مقابل العملات الاجنبية بعد ان كان سيصل الى أكثر من ٥٠٠ ريال للدولار.

وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦م، تحسن الاقتصاد كثيراً وتحسنت المعيشة للمواطنين وانتشرت مشاريع الطرق والمياه والمدارس والمستشفيات والجامعات وشبكات الاتصالات والكهرباء وغيرها من المشاريع الخدمية وارتفعت الاستثمارات المحلية والاجنبية في مجالات الاتصالات والسياحة والفندقة والبترول والغاز، ويتم حالياً تنفيذ مشروع الغاز وتصديره واستخدامه محلياً في توليد الكهرباء ومن المتوقع ان يساهم هذا المشروع الكبير في رفد ميزانية الدولة باكثر من ٥٠٠ مليون دولار سنوياً على مدى الخمس والعشرين السنة القادمة.

كما سيساهم هذا المشروع في توظيف العمالة اليمنية ويعمل حالياً عدد كبير من المواطنين اليمنيين في تنفيذ المشروع ومراحله المختلفة وهناك مشروعان كبيران أرى أن من الواجب التنويه بهما بعملان في خدمة التنمية الاجتماعية والتعليمية والصحية وغيرها وهما الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الاشغال العامة.ففي كل أرجاء الوطن اليمني نجد ان هذين المشروعين قد نفذا مشاريع في مجالات بناء المدارس والوحدات الصحية ومشاريع الصرف الصحي ومياه الشرب والسدود والقنوات التحويلية وغيرها من المشاريع التي استفاد منها الآلاف من المقاولين الصغار، وأيضاً سكان المجتمعات المحلية في القرى والعزل والمدن اليمنية المختلفة.

وللعلم انه قد تم انفاق أكثر من ٢٠٠ مليار ريال على المشاريع التي تم تنفيذها من قبل مشروع الاشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية.

كما أن دول الخليج قد أبدت استعدادها لدعم وتاهيل الاقتصاد اليمني للدخول في مجلس التعاون الخليجي ومن المتوقع ان يعقد مؤتمر في لندن قريباً لدعم الاقتصاد اليمني في مجالات التنمية المختلفة وسيكون لدول الخليج العربي دور كبير في هذا المؤتمر.

وكما ذكرت سابقاً فإن الاحتياطي من العملات الاجنبية قد انخفض بعد حرب الانفصال عام ٩٤م، الى أقل مستوى له ولكنه قد وصل في عام ٢٠٠٥م الى اكثر من ٦ مليارات دولار، وهذا يعني ان البلاد لن تواجه أية أزمات مستقبلاً في مواجهة التزاماتها المالية من العملة الصعبة، وبمعنى آخر ستستطيع اليمن ان تستورد من الخارج كل احتياجاتها من السلع الغذائية والاستهلاكية وايضاً احتياجاتها من السلع الرأسمالية كالمعدات واحتياجات المصانع من المكائن وادوات الصيانة والغيار ووسائل المواصلات والاتصالات والوسائل والمعدات اللازمة لتشغيل المستشفيات ومشاريع المياه والتعليم وغيرها.كل هذه الانجازات تمت على مدى السنوات العشر الماضية منذ ان تولى المؤتمر الشعبي العام دفة الحكم على مستوى القيادة السياسية والحكومة وكان للأخ الرئيس علي عبدالله صالح الدور الأساسي في نمو الاقتصاد خلال الفترة الماضية من خلال اشرافه المباشر على الحكومة وزياراته المكوكية الى بلدان العالم لتجسيد علاقات التعاون الاقتصادي والتنموي مع الجمهورية اليمنية وكان لزياراته للصين واليابان وكوريا وامريكا وفرنسا والمانيا وكندا وغيرها من البلدان المتقدمة دور حاسم وكبير في الحصول على الكثير من المساعدات المادية والفنية لدعم التنمية في اليمن.ويحتوي برنامج مرشح المؤتمر للرئاسة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح على خطط ومشاريع واضحة للاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري والقضاء على الفساد بكل أشكاله وبالرغم من شحة مواردنا الاقتصادية مقابل السكان المتنامي والذي ينمو بنسبة ٣,٢٪ سنوياً الاّ ان حكومة المؤتمر الحالية والحكومات القادمة ستعطي الاقتصاد اليمني جل اهتمامها وبإشراف وتوجيه الاخ الرئيس علي عبدالله صالح والذي -وبدون اي شك- سيتم انتخابه من قبل جماهير الشعب اليمني يوم ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م، ان شاء الله ليكمل المشوار في ارساء دعائم الحكم الديمقراطي والتبادل السلمي للسلطة، وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة لكل ابناء اليمن شماله وجنوبه وشرقه وغربه وتحقيق دولة المساواة والعدالة والأمن والاستقرار ولنعمل جميعاً من أجل يمن جديد.. ومستقبل أفضل.

أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء– رئيس جامعة صنعاء الأسبق

اتفاق العليا والاحزاب.. هل يقود الى انتخابات آمنة؟

مثقفون يطالبون فرقاء «المشترك» الحد من دعاية التضليل ومنظمات تحذّر من تقويض الثقة بنزاهة الانتخابات

فاروق ثابت

● رغم إن القانون لاينص سوى على بث البرامج الانتخابية إلا أن تدخل الرئيس علي عبدالله صالح بتوجيهه للجنة العليا للانتخابات لبث المهرجانات الانتخابية لمرشحي الرئاسة تلفزيونياً تجسد عظمة الأخلاق الديمقراطية لمؤسس الديمقراطية في اليمن وباني نهضتها.. ماخلق مردودات إيجابية وأصداء واسعة محلياً وعربياً كان اخرها الإشادة العالمية والتحية التي أطلقها مرشد الإخوان المسلمين في الوطن العربي الذي حيا النظام اليمني لإفراده مساحة قانونية للصحافة وللإعلام الرسمي لبث ونشر هذه الخطابات في الوقت الذي لايتمتع الوسط السياسي في دول الوطن العربي بمثل ما انفردت به اليمن.. أيضاً مثقفون وسياسيون ومراقبون ومنظمات مجتمع مدني في الداخل والخارج ودول أوروبية أعربت عن اعجابها بهذه الخطوة الديمقراطية التي تؤكد مصداقية التجربة ونزاهتها في اليمن..

غير أن اتساع نطاق المنافسة الدعائية بين المرشحين لمنصب رئاسة الجمهورية مع اقتراب عملية الاقتراع المزمع اجراؤها في الـ٢٠ من سبتمبر الجاري لجأ بالبعض إلى كيل الاتهامات بل إلى الشتم للآخر دون أي مسوغات قانونية الأمر الذي دفع اللجنة العليا للانتخابات إلى التوجيه بالتقيد والالتزام بدليل الدعاية الانتخابية الذي يمنع التجريح.. المواطنون بصفتهم الجمهور المتلقي أيضاً ساءهم ما آل إليه البعض في هذه الحملة الموجهة التي تسعى للسطو على طريق الزيف والتضليل وتاجيج مشاعر وعواطف الناس بظاهر الخوف على مصالحهم في هذا الوطن وباطن خفي يحمل مآرب ونوايا تعادي الوطن ومصالحه..المواطنون أعربوا عن اسفهم الشديد إزاء سعي البعض لتعبئة الناس بشكل خاطئ يعادي النظام والقانون ويؤجج المشاكل والفتن والنعرات الطائفية والمناطقية بين أبناء الوطن الواحد.. مطالبين بضرورة تركيز الخطاب على البرامج الانتخابية للمرشحين بدلاً عن التجريح وكيل التهم..

قصور

● الدكتور عبدالواسع الحميري– رئيس منتدى الناقد العربي استاذ الأدب بجامعة صنعاء– قال: إن من يقرأ الخطابات التي يتبادلها أطراف الثقل السياسي في الساحة الانتخابية اليمنية يصل إلى قناعة بأن الوعي الديمقراطي الذي يحكم سلوك وممارسة القوى السياسية الفاعلة في الساحة الوطنية لايزال قاصراً ولم يرتق بعد إلى المستوى اللائق لوطننا.

ويضيف الحميري: «الأصل في خطابات الدعاية انه خطاب دعاية للمرشح وبرنامجه الانتخابي وليس خطاباً ضد الطرف الآخر المنافس.. ويقول: ثمة فرقٌ بيّن أن تتوجه بخطابك للجمهور مستعرضاً فيه جوانب وأهداف البرنامج الانتخابي الذي تريد من الجماهير ان تمنحك صوتها بمقتضاه، وبين ان تتوجه إلى الجمهور الناخب لتجرح فيه الآخر أو تسيئ إليه.

ويؤكد الحميري: خطاب الدعاية لدى البعض خطاب غير ديمقراطي لأنه ينطلق من دافع المواجهة والصراع مع الأشخاص في الساحة سعياً لكسب ثقة الجمهور والاستئثار بعواطفهم وليس من موقع المواجهة والصراع مع أوضاع الناس التي تحتاج إلى معالجات وإصلاحات.

خطأ

● المواطنة سلوى القادري تؤكد أن التجريح والشتم أسلوب خاطئ، وتدعو اللجنة العليا إلى اتخاذ الضوابط القانونية ضد الطرف المخالف التي يعتمد على التعبئة العقيمة تكريساً لغاية «الإخوان» التي تبرر الوصول إلى «الإمارة»

● د.الحميري: المطلوب توجيه الخطاب للصراع مع مشاكل الناس وليس للصراع مع الناس

● سلوى القادري: الشتم والتجريح والتعبئة العقيمة ثقافة «الإخوان» من أجل «إمارة المؤمنين» وعلى العليا اتخاذ الضوابط القانونية

● حسام سعيد: لماذا لايروج مرشح «المشترك» لبرنامجه الانتخابي بدلاً من اللجوء إلى خطابات عدمية؟

● أحمد عبدالغني: التخوين والتكفير والتلويح بالمغريات والوعود الكاذبة نهج الضعفاء

● صادق ناشر: تجاوزات الدعاية المأزومة ساعدت في احتقان الخطاب السياسي وعلى الشركاء ضبط النفس

وراء الحصول على اصواتهم بأية وسيلة كانت.. لم تجد اللجنة العليا للانتخابات في ظل الضغوطات الكبيرة من أحزاب اللقاء سوى الرضوخ لمطالب المشترك في فحص سجل الناخبين ما أقلق المنظمات الدولية المهتمة بالشئون الانتخابية في اليمن إزاء العملية التي تجرى حالياً لمراجعة جداول الناخبين في الوقت الذي يستعد فيه الشعب اليمني بموجب دعوة فخامة الرئيس صالح للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية والمحلية التي ستجرى في الـ٢٠ من سبتمبر الجاري.

المعهد الوطني الديمقراطي (NDI) والمؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES) والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) حذروا اللجنة العليا للانتخابات من مخاطر العملية.. وجاء في رسالة بعثوها إلى رئيس اللجنة خالد الشريف: «كان باعتقادنا ان مهمة هذا الفريق هي التأكد من أن العملية التي من خلالها قامت اللجنة العليا باختيار ما يقارب من (٢٤٠) ألف اسم لرفعها للمدعي العام قد تمت بحيادية ولم تكن مبنية على أسس حزبية مقصودة او غير مقصودة وبغرض تخفيف التوتر السياسي الذي يهدد بتقويض الثقة العامة في الانتخابات، داعياً في نفس الوقت إلى عدم إجراء أي تعديل على سجل الناخبين الذي تحرم فيه المادة (١٦) الفقرة (أ) من قانون الانتخابات ذلك.

العالم في ترقّب حذر للانتخابات اليمنية التي يتصدرها خطاب أصولي متشدد يستغل الديمقراطية بشكل سيئ.. حتى في تعامله مع اللجنة العليا للانتخابات الذي يتواجد فيها المشترك بنسبة مواكبة لطموحاته، وما كرّسه هذا الخطاب من تشكيك في نزاهتها على الرغم من وجوده فيها ورضوخها لمطالبه التي تصل في أغلب الأحايين حد التعجيز.

فالكثير من المراقبين والمنظمات الدولية المهتمة تخشى من انفجار الموقف في أية لحظة خاصة في ظل سخونة المشهد الذي خرج فيه البعض عن الطوق في خطابهم العدمي المفتقد للمصداقية والبعيد عن الواقع بالهروب إلى دعاية الأزمات وإثارة المشاكل..

اللجنة العليا للانتخابات توصلت مع الأحزاب إلى اتفاق يصادق على صيغته النهائية اليوم يؤكد أهمية إجراء الانتخابات في أجواء سلمية تبتعد فيها الأحزاب عن العنف أو إثارة المشاكل بين أوساط الناخبين.

أوقفوا «الإرهاب»

● لكن يبقى السؤال هل يلتزم الفرقاء بما يتفقون عليه واللجنة بشأن انتخابات بلا عنف؟ بما فيهم حزب التجمع اليمني للإصلاح «تنظيم الإخوان المسلمين في اليمن» الذي بكّر في اللجوء إلى العنف، فمنذ بداية الحملة الانتخابية بأيام فقط.. أقدم رئيس لجنة إشرافية لحزب الإصلاح في إحدى المحافظات على قتل أحد المرشحين لمحلي محافظة الجوف دون أي سبب يُذكر سوى أن المجني عليه ينتمي لتنظيم المؤتمر الشعبي العام.. إلى ذلك فقد سجلت اللجنة العليا للانتخابات مخالفات متكررة في عدة محافظات اعتدى فيها أصوليون على أعضاء في المؤتمر الشعبي العام كان آخرها في محافظة إب مديرية العدين بالتحديد، حيث قتل فيها اصولي إصلاحي أحد أبناء دائرته الأسبوع الماضي بدافع انه راه يلصق صوراً لمرشح المؤتمر الشعبي لرئاسة الجمهورية.. وأسفر اطلاق الرصاص عن جرح آخرين كانوا بقرب المجني عليه.. شهود عيان ارعبتهم طريقة العنف «الإصلاحي» عندما رأوا المجرم المتشدد يرشق الضحية بالرصاص وهو يصيح (خذها ياعدو الله)..

وإن كان ماذكرناه هنا على سبيل المثال فقط لا الحصر.. فهل تتمكن اللجنة فعلاً من إيقاف الإرهاب الإصلاحي المعبّأ بانه «في معركة الجهاد ضد الباطل والكفر»!

لماذا المناكفة؟!

● أما حسام سعيد فيدعو إلى ضرورة أن يروج المرشح لبرنامجه ويطلع الناس عما سيقدمه في إطاره بدلاً من الشتم واللجوء إلى دعاية المناكفة.

اضبطوا النفس

● صادق ناشر– مدير مكتب «الخليج» الإماراتية: «أطالب أن يعي الجميع بأن هذه التجاوزات– يعني الدعائية– لايجب أن تكون عاملاً مساعداً لمزيد من الاحتقان في الخطاب السياسي وأن لاتكون الدعاية الانتخابية عاملاً مساعداً لإيجاد التوتر الانتخابي القائم على مستوى القواعد في كل مكان.. مضيفاً: يجب على الجميع ممارسة ضبط النفس وأن يكبحوا أي اختراقات أو تجاوزات جديدة.

● أحمد عبدالغني: دعا إلى ضرورة أن يكف الجهاز الدعائي الانتخابي لدى البعض عن ممارسة أي شكل من أشكال الضغط والتخوين والتكفير أو التلويح بالمغريات والوعود والمكاسب المزيفة.. ويضيف رئيس مركز الجزيرة والخليج للدراسات: الدليل الانتخابي حظر على جميع المرشحين القيام بأية دعاية تنطوي على خداع الناخبين أو التدليس عليهم وعلى المرشح أن يتحدث بمايريد دون تجريح الآخرين.

قلق دولي من تقويض الثقة العامة

● في الوقت الذي أكد فيه سياسيون ومواطنون انتقادهم الشديد إزاء لجوء الفرقاء في أحزاب اللقاء المشترك إلى دعاية الزيف والتضليل وشتم الآخر بغية استعطاف مشاعر الجماهير سعياً

علي عبدالله صالح مرشح المعارضة

يلسين المسعودي

■ يكفي الأخ المرشح علي عبدالله صالح أنه صاحب العرس الديمقراطي الذي نعيشه بمناسبة إجراء الانتخابات الرئاسية والمحلية معاً فهو من بادر إلى التعديل الدستوري الذي سمح بذلك من موقعه كرئيس للجمهورية.

ويكفيه انه الذي سمح بعودة الرؤساء السابقين من منافيهم والتمتع بكامل حقوق المواطنة وهو الذي يبسط اليوم السجادة الحمراء أمام الرؤساء القادمين.

يكفيه أنه الذي يقابل العدوان بالعفو عن المعتدين، وبالحوار يرد على من تطرفوا فكرياً وفي طريقهم للسقوط في هاوية الإرهاب ومن صاروا قاب قوسين من أن يكونوا الخوارج على النظام والقانون الوضعي وروح شريعة الإسلام.

ويكفيه انه الذي تخلّق بروح الإيثار لا الاستئثار حين عمل على تغليب خيار الائتلاف ومبدأ المشاركة رغم الأغلبية الديمقراطية التي يحوز عليها حزبه وتمنحه مشروعية الانفراد بالتشكيلة الحكومية والقيادة البرلمانية.

يكفي علي عبدالله صالح هذا ليفوز بثقة وأصوات الناخبين المنتمين إلى أحزاب المعارضة قبل المنتسبين إلى الحزب الحاكم وأنصاره وأن ينال التكريم من المعارضة لا أن يناله ما ناله من إساءات..

لقد صار من حقه ان يكون مرشح المعارضة بدليل ما سبق وما تلى من أن أحزاب المشترك على وجه الخصوص كانت أول من أعلن امتعاضه واعتراضه على إعلانه الرغبة في عدم الترشح للدورة الانتخابية الرئاسية الحالية.

والدليل اتهام هذه الأحزاب له بأنه بعدم الترشيح إنما يسعى إلى إرباك الحياة السياسية وتعطيل التطور الدستوري للتجربة الديمقراطية.

ومع ذلك وحين عاد عن قراره ظلت هذه المعارضة تلاحقه بالتشكيك في قرار العودة كما شككت بقرار الانسحاب من الحياة السياسية ولتعيب عليه قبوله بالترشح.. «وهي صورة لمفارقات أوضاعنا لا أكثر».

والموقف لصالح الرئيس الصالح لأنه الذي عاد ليخوض الانتخابات ولم يبق في الكرسي ويفرض نفسه تحت غطاء الضغط الشعبي كما كان الحال سابقاً.

فهل نعيب على شخص قبوله تحدي المنافسة والبقاء عبر الانتخابات؟ ولم يكتف علي عبدالله صالح بالتدليل على زهده في الرئاسة في صعيده الداخلي وإنما هو الذي قدم الدليل أيضاً على مستواه الخارجي.

ولقد جاءت تطورات الأحداث في لبنان وحرب الإبادة الصهيونية التي شنت عليه لتؤكد من جديد أنه الرئيس الزاهد في السلطة حيث اتخذ من المواقف مايجعله عرضة بل هو الذي عرضه بالفعل لحملة سياسية عالمية شُنت ضده.. وهل نستغرب ممن كان زاهداً في الدنيا حين قبل تولي مسئولية القيادة ورؤوس القادة تطير.. ان يكون زاهداً في الاستمرار في الرئاسة اليوم؟

لقد صار حقاً للرئيس علي عبدالله صالح على الجميع ان يردوا على صنيعه الجميل بالجميل..

ورعى الله من تجمّل..

ولايهمك ياجمالي أن يكون هناك جاحدون فهم خارج القاعدة..

نقطة نظام

● جملة من نقاط النظام التي يمكن ان يتدخل بها المتابع للحملات الانتخابية وعلى وجه الخصوص منها مهرجانات المرشحين للرئاسة..

ونقطة النظام هنا ديمقراطية وعلى الجميع ان يظهر ديمقراطيته في تقبلها من تقال عنه وفيه.

ومن هذا المنطلق للالتزام الديمقراطي أرفع نقطة النظام الأولى أمام المرشح علي عبدالله صالح لأقول له:

لقد اهتممت بالرد على المرشحين غيرك وأنت من طالب بالبث الكامل لفعاليات المهرجانات بما فيها من مخالفات وإساءات..

● وأمام المعارضة أرفع النقاط التالية:

- الأولى:

عدم ردكم على طلب اللجنة العليا للانتخابات بتعديل الفقرات التي تنطوي على المخالفة القانونية في برنامجكم الانتخابي يعني عدم احترامكم للجنة التي قبلتم خوض المنافسة الانتخابية في ظل إدارتها لعملياتها ومراحلها ناهيكم عن أنكم الذين فرضتم التعديل والإضافة إلى تشكيلتها كما نص عليه وتضمنه اتفاق المبادئ مما يعني أنكم لاتقيمون وزناً لقانون أو اتفاق.

- الثانية:

حديثكم عن تغيير النظام السياسي خطير وخطير جداً ومؤداه أنكم تنوون استبدال النظام الديمقراطي بغيره والأحرى بكم استخدام مفردات لغة غير انقلابية.

- الثالثة:

لاشك ان في تركيز خطابكم على الفساد نقطة انتخابية مؤثرة ولكنه الذي يدخل موضوع مكافحته إلى ساحة الإفساد في حال كان محاصراً بأغراض المزايدة والنكاية السياسية، ومالا نرجوه أن تكونوا سبباً فيه وتتحملوا وزره ناهيكم عما لدى الطرف الذي توجهوا إليه سهامكم من أوراق يمكن اللعب بها ضدكم وأضعفها أن لا حزب من أحزابكم قدم لمؤتمر من مؤتمراته تقريراً وحساباً مالياً.. فلا داعي لسياسة التنويه.

- الرابعة:

تتهجمون على النظام وكنتم جزءاً منه، بعضكم مستوزر وبعضكم في موقع الذراع الضاربة والبعض الآخر سعى إلى مكاسب الدرجات الوظيفية والميزات المواصلاتية والموازنات الدعمية.. فلمن الأفضلية؟!!

● لمن أخذ أم لمن أعطى؟!!

- الخامسة:

تعلمون علم اليقين أن علي عبدالله صالح صاحب المبادرة الدستورية التي سمحت بمثل هذه الانتخابات..

ونعلم علم اليقين أيضاً أنكم عشتم بنفسه وماتزالون وأي تصعيد يؤدي إلى تعكير مناخ التعايش معناه أن هناك مؤامرة على الديمقراطية..

وأرجو ألاّ تكونوا طرفاً فيه.

● وختاماً..

أسألكم بالله هل يصح استخدام صفة الاستبداد في وضع يسمح بإجراء الانتخابات الرئاسية اليوم وقبلها البرلمانية والمحلية في إطار التعددية الحزبية؟

اتقوا الله في أنفسكم وشعبكم..

وأستغفر الله لي ولكم.